

وثائق إسرائيلية

كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون،

في مؤتمر هيرتسليا الرابع

2003/12/18. * [مقتطفات]

[.....]

وأنا، كما شعب إسرائيل بأكمله، أتطلع إلى السلام وأرى أهمية عظمى في اتخاذ كل الخطوات التي تؤدي إلى التقدم نحو حل النزاع مع الفلسطينيين.

ولكن نظراً للتحديات الإضافية التي نواجهها، إذا لم يبذل الفلسطينيون جهداً مماثلاً لحل النزاع. فأنا لا أنوي انتظارهم بدون نهاية.

قبل سبعة أشهر أقرت الحكومة برئاسة بريغيتا برنامج "خريطة الطريق" للسلام التي تركز على خطاب الرئيس بوش في شهر يونيو. حزيران سنة 2002.

هذه خطة متوازنة للتقدم التدريجي نحو السلام والتي تعهد الإسرائيليون والفلسطينيون بتنفيذها.

التطبيق الكامل والحقيقي لهذه الخطة هو الطريق الأفضل للوصول إلى سلام حقيقي.

"خريطة الطريق" هي البرنامج السياسي الوحيد الذي قبلته إسرائيل والفلسطينيون والولايات المتحدة ومعظم دول العالم.

ونحن على استعداد للتقدم في تطبيقها: دولتان. دولة إسرائيل ودولة فلسطينية. تتعايشان الواحدة إلى جانب الأخرى في هدوء، أمن وسلام.

"خريطة الطريق" هي برنامج واضح ومعقول ولذلك يمكن ومن الواجب تنفيذها. والفكرة الأساسية التي تستند إليها هي أن الأمن وحده يؤدي إلى السلام وحسب هذا الترتيب.

وبدون الحصول على أمن كامل تفكك في نطاقه فصائل الإرهاب، لا يمكن الوصول إلى سلام حقيقي، سلام لأجيال.

هذه هي ماهية "خريطة الطريق".

التفكير المعاكس الذي يقول إن التوقيع على اتفاقية سلام، من نقطة الصفر، سيجلب الأمن، هذا التفكير جُرب في الماضي وسجل فشلاً ذريعاً.

هذا هو مصير كل برنامج آخر نابع من هذا التفكير. ونحن أمام برامج تؤدي إلى مغالطة الجمهور وزرع آمال كاذبة فيه.

* المصدر: موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت:
<http://www.pmo.gov.il>

لن يكون هناك سلام قبل القضاء على الإرهاب. والحكومة برئاستي لن تتنازل عن تطبيق "خريطة الطريق" بكل مراحلها.

على الفلسطينيين اجتثاث المنظمات الإرهابية وإقامة مجتمع يحترم القانون ويحارب العنف والتحريض.

فالسلم والإرهاب لا يتوافقان. والعالم موحد اليوم في طلب حازم من الفلسطينيين العمل على وقف الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات.

فقط بتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة أخرى، سيمكن التقدم في المسار السياسي وعلى الفلسطينيين تنفيذ تعهداتهم.

فالتنفيذ الكامل والشامل سيؤدي في نهاية المطاف إلى الهدوء وإلى السلم.

وقد بدأنا بتنفيذ "خريطة الطريق" في العقبة، إلا أن المنظمات الإرهابية المرتبطة بالسيد ياسر عرفات شوّشت المسيرة بسلسلة من الأعمال الإرهابية، من أفسى ما عرفنا.

وفي مقابل مطالبة الفلسطينيين في مجال القضاء على منظمات الإرهاب، فإن إسرائيل تتخذ خطوات لتحسين هام في ظروف حياة السكان الفلسطينيين وستستمر في ذلك.

إسرائيل ترفع الحصار والتطويق الأمني وتخفّض من عدد الحواجز الأمنية، وستعمل على تحسين حركة الفلسطينيين بما في ذلك حركة التجارة والأشخاص.

كذلك سنعمل على زيادة ساعات العمل في المعابر الدولية وسنتيح لعدد كبير من التجار الفلسطينيين حركة اقتصادية وتجارية عادية مع شركائهم في إسرائيل وما شابه.

جميع هذه الخطوات تهدف إلى إمكانية حركة أحسن وأكثر حرية للفلسطينيين غير المتورطين في الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك سنسلم مدناً فلسطينية للمسؤولية الأمنية الفلسطينية وذلك وفقاً للتنسيق الأمني معهم.

إسرائيل ستبذل جميع الجهود لمساعدة الفلسطينيين ولتحريك المسار السياسي.

إسرائيل ستوفي بتعهداتها التي أخذتها على عاتقها. وقد تعهدت شخصياً أمام رئيس الولايات المتحدة بأن إسرائيل ستفكك نقاط الاستيطان غير القانونية. وفي نيتي تنفيذ هذا التعهد.

دولة إسرائيل هي دولة يسودها القانون ولا يخرج موضوع نقاط الاستيطان عن هذا النطاق.

إنني أفهم الحساسيات، لذلك سنحاول تنفيذ ذلك بأقل قدر من الألم، ولكن نقاط الاستيطان غير القانونية ستفكك. هذا هو القرار.

إسرائيل ستنفذ أيضاً جميع تعهداتها في موضوع البناء في المستوطنات.

لن يكون هناك بناء خارج النطاق القائم، لن تكون هناك مصادرة أراض للبناء، ليست هناك حوافز اقتصادية خاصة ولن تقام مستوطنات جديدة.

[.....]

نحن نريد التقدم بسرعة في تطبيق "خريطة الطريق" نحو الهدوء والسلم الحقيقي. ونأمل أن السلطة الفلسطينية ستنفذ تعهداتها.

ولكن، إذا اتضح بعد شهور أن الفلسطينيين مستمرين في عدم تنفيذ تعهداتهم في نطاق "خريطة الطريق"، ستبادر إسرائيل إلى خطوة أمنية أحادية الجانب تتمثل في فك الارتباط مع الفلسطينيين.

هدف "خريطة الطريق" هو تقليص الإرهاب قدر الإمكان ومنح مواطني إسرائيل أكبر قدر من الأمن.

"فك الارتباط" هذا سيؤدي إلى تحسين مستوى الحياة في إسرائيل وسيقوي اقتصادها.

والخطوات أحادية الجانب التي ستأخذها إسرائيل في نطاق "خطة فك الارتباط" ستكون بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة. يتحتم علينا عدم المس بهذا التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

هذه الخطوات ستزيد أمن سكان إسرائيل وتخفف على جيش الدفاع الإسرائيلي وقوى الأمن في تنفيذ المهام الصعبة التي يواجهونها.

"خطة فك الارتباط" تستهدف منح أكبر درجة ممكنة من الأمن وتخفيض الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أدنى درجاته.

نحن معنيون بإجراء مفاوضات مباشرة ولكن ليس في نيتنا أن نترك المجتمع الإسرائيلي رهينة في يد الفلسطينيين.

وقد قلتها في الماضي: لن ننتظرهم حتى لا نهاية.

"خطة فك الارتباط" تشمل إعادة انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في خطوط أمنية جديدة وإعادة رسم خريطة المستوطنات. وهكذا سينخفض عدد الإسرائيليين الذين يعيشون وسط الفلسطينيين إلى أدنى درجة.

سنرسم خطوط أمن مؤقتة وسينتشر الجيش على هذه الخطوط.

وسنحصل على الأمن بواسطة إعادة الانتشار والجدار الأمني وحواجز أرضية أخرى.

خطة فك الارتباط ستخفض الاحتكاك بيننا وبينهم.

هذه الخطة تتطلب خطوة صعبة للغاية، تتمثل في إعادة انتشار جزء من المستوطنات. وأريد هنا أن أكرر ما قلته في السابق: في أي اتفاق مستقبلي لن تتواجد إسرائيل في جميع الأماكن التي نحن فيها الآن.

نقل مستوطنات سيجري بالدرجة الأولى حتى نرسم خطأً أمنياً ناجحاً قدر الإمكان من شأنه أن يؤدي إلى فك الارتباط بين إسرائيل والفلسطينيين.

هذا الخط الأمني لن يكون الحدود النهائية لدولة إسرائيل ولكن حتى استئناف تنفيذ "خريطة الطريق" فإن الجيش الإسرائيلي سيقف على طول الخط.

والمستوطنات التي سيتم نقلها هي نفس المستوطنات التي في كل اتفاق مستقبلي ونهائي لن تكون في دولة إسرائيل.

في المقابل وفي نطاق خطة الانفكاك، ستقوي إسرائيل سيطرتها على أجزاء من أرض إسرائيل ستكون جزءاً غير منفصل من دولة إسرائيل في كل اتفاق في المستقبل.

أعرف أنكم تريدون سماع أسماء لمثل هذه المستوطنات ولكني أعتقد أنه من الأفضل ترك ذلك للمستقبل.

إسرائيل ستسرع في بناء الجدار الأمني ونحن نرى ذلك يحدث أمام عيوننا الآن.

استكمال البناء السريع للجدار الأمني سيتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي إزالة حواجز والتخفيف على الحياة اليومية للفلسطينيين غير المتورطين في الإرهاب.

وحتى نتيح للفلسطينيين تطوير حياتهم الاقتصادية والتجارية وحتى لا يكون الفلسطينيون مرتبطين بصورة كاملة بإسرائيل، سنبحث في نطاق خطة فك الارتباط أن نتيح لهم، بالتنسيق مع الأردن ومصر، حرية عبور أكبر للأشخاص والبضائع عن طريق المعابر الدولية مع اتخاذ الوسائل الأمنية المطلوبة.

أريد أن أؤكد: خطة فك الارتباط هي خطوة أمنية وليست خطوة سياسية.

والخطوات التي سنتخذها لن تغير الواقع السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين ولن تقضي على إمكانية العودة إلى تطبيق "خريطة الطريق" والوصول إلى اتفاق بموافقة الطرفين.

خطة فك الارتباط لا تمنع تنفيذ "خريطة الطريق" ولكنها خطوة إسرائيلية في حالة انعدام أي إمكانية أخرى لتحسين أمنها.

خطة فك الارتباط ستنفذ فقط في حالة أن الفلسطينيين سيستمرون في تلكهم ويؤجلون تطبيق "خريطة الطريق".

واضح أن في نطاق خطة فك الارتباط سيحصل الفلسطينيون على أقل بكثير مما في استطاعتهم الحصول عليه في المفاوضات المباشرة وفقاً لخريطة الطريق".

من المحتمل، وأكرر من المحتمل، أن أجزاء من خطة فك الارتباط التي تستهدف إعطاء مواطني إسرائيل أكبر قدر من الأمن ستنفذ في نطاق محاولة تطبيق "خريطة الطريق" حسب الظروف المتاحة.

سيداتي وسادتي،

تجربة حياتي علمتني أنه من أجل تحقيق السلام، كما الخروج إلى الحرب، يجب علينا أن نكون متحدين إلى أكبر درجة.

علينا الحفاظ على وحدتنا حتى لو كان يجري داخل مجتمعنا نقاش داخلي حاد.

في السنوات الثلاث الأخيرة واجهتنا المنظمات الإرهابية الفلسطينية بتحد صعب. ولم تنجح خطتها في كسر روح المجتمع الإسرائيلي، فقد عرف مواطنو إسرائيل كيفية مواجهة هذا الوضع بالتكافل المتبادل ومد يد المساعدة والتطوع والعطاء.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx